جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508
volume8, Issue2, June 2022
الإصدار الثامن، العدد الثاني، يونيو 2022

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار الثامن، العدد الثاني، يونيو 2022

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1ـ تدبر أسماء سور القرآن الكريم عند الإمام ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير (المتوفى: 1393هـ 1973هـ)	1ـ31
2. منهج كتاب [تفسير التحصيل لفوائد كتاب التفصيل] لأبي العباس المهدوي في علم الوقف والابتداء	32ـ52
3. مباحثٌ في تفسير القرآن الكريم بأقوال الصَّحَابَة رضي الله عنهم عند الإمام الحوفي المتوفى سنة (430)هـ رحمه الله تعالى من الآية (148) سورة البقرة، إلى آخر الآية (204) سورة البقرة	53ـ87
4. المتروكون في معلقات جامع الإمام الترمذي من أول أبواب السير إلى نهاية أبواب الفرائض	88ـ110
5. الرواة الذين وثقهم الحافظ أبو الفضل السليماني جمعًا ودراسة	111ـ138
6. الإمام مسعود بن محمد النيسابوري الطريثيثي المتوفى سنة 578 هـ [حياته وآثاره]	139ـ167
7. قاعدة إذا بطل الأصل يُصار إلى البدل (مفهومها، وحكمها، وأهميتها، وضوابطها، وصورها المعاصرة): دراسة استقرائية	168ـ194
8. قاعدة اليسير مغتفر ونماذج من تطبيقاتها المعاصرة	195ـ226
9. الأمر وتطبيقاته عند المالكية في بابي الطهارة والصلاة	227ـ252
10. المسؤولية الجنائية للصبي والمجنون والمكره فقهًا ونظامًا	253ـ270
11. المسالك الحكيمة في شخصية الداعية	271ـ292

ثانيا: الدراسات اللغوية

البحث	صفحة
1. أدوات الشرط الجازمة في السنن الصغرى (المسمّى بالمجتبى) للإمام النسائي من أول باب الطلاق إلى البيوع نموذجا: دراسة نحوية دلالية	293ـ311

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

نائب رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف

نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم محمد أحمد البيومي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ أشرف زاهر محمد سويفي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ حساني محمد نور
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدى عبد الكريم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي سيد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات بستان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد الحلواني
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد عبد الرحمن إبراهيم سلامة
- الأستاذ المشارك الدكتور/ منصور محمد أحمد يوسف
- الأستاذ المشارك الدكتور/ مهدي عبد العزيز
- الأستاذ المشارك الدكتور/ نادي قبيصي البدوي سرحان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ وليد علي محمد السيد الطنطاوي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله

Arrasikhun Journal، Volume 8، Issue 2، June 2022

ISSN: 2462-2508

المتْرُوكُونَ في مُعَلّقاتِ جَامِعِ الإمامِ التّرمِذِيِّ مِنْ أوّلِ أَبوابِ السِّيَرِ إلى نهايَةِ أبوابِ الفَرائضِ

ياسين محمد نزال
باحث دكتوراه بقسم الحديث الشريف وعلومه –
جامعة المدينة العالمية – ماليزيا
yassine.nazzal@yahoo.com

الأستاذ المشارك الدكتور: أشرف زاهر محمد سويفي
أستاذ الحديث الشريف وعلومه المشارك – جامعة
المدينة العالمية ماليزيا
ashraf.zaher@mediu.my

الملخص

إنَّ جامع الترمذيِّ ومصنِّفه غنيّان عن كلّ تعريف؛ فالإمام الترمذي حافظ فقيه ناقد، وكتابه يُعد مصدرًا من مصادر الأدلة الشرعية، وعمدةً في الفقه وعلوم الحديث. حيث إنّ الترمذي رتّب جامعه وفق أبواب الفقه، وأودعَ في كل باب ما يناسبه من الأحاديث والآثار وأقوال علماء الفقه والحديث إلّا أنه لم يظهر أسانيدها كلها، بل ترك العديد من الأحاديث والآثار الموقوفة معلّقة تماشيا مع منهج معين اعتمدَه. ومع وجود مثل هذه المعلقات جاء هذا البحث ليلقي الضوء على زاوية من زوايا هذه المعلقات ألا وهي دراسة أحوال المتهمين بالترك من قبل أئمة النقد لأثرهم الشديد على صحة هذه المعلقات. وقد أخذ البحث عينة كافية لهؤلاء الرجال من أول أبواب السير إلى نهاية أبواب الفرائض، فأصل هذا البحث هو رسالة علمية لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه للباحث. وقد سارَ البحث وفق منهج منضبط؛ وذلك بالبدء بحصر المعلقات، ثم البحث عمن أخرج رواية هذا الرواي المتهم وبيان أقوال أئمة النقد في الرواي.

الكلمات الدلالية: الترمذي، السنن، الحديث، التعليق.

Summary

Imam Al-Tirmidhi and his Al-Jami’ are emiment to the extent they do not need any further description. Imam Al-Tirmidhi is one of the greatest scholar, and his book is one of the sources of Al Sharia evidences. Al-Tirmidhi organized his book according to standard islamic fiqh chapters. each chapter contains set of books in where he mentionend the relevant Hadiths and Athars. However, Al-tirmida didn’t reveals the chain of narrators for all narations, which they called “suspended Narrations”. By having this fact, the researcher found a necessity to shed the light on this type of narrations and study the status of the hiden narrators who have been abondants by Al-hadith scolars. Therefore, this research takes sample of this type of narrators from Al-Siyar Chapter till Al-Fara’ed, by first identifying the suspended narrations, then the sources of this suspended narraion. Finally study the opinions of Al-Hadith scolars on the targeted narrators.

Tags: Al-Tirmidhi, Sunan, Hadith, Suspended

Opening words: curriculum - collection - readings - endowment - beginning.

المقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّدًا عبده ورسوله أمّا بعد: فإنّه مما ميّز أمّتنا المسلمة عن سائر الأمم عبر العصور تسابق علمائها، وتعاقبهم بشكل منتظم كتعاقب الليل والنهار لخدمة هذا الدين العظيم وأهله، موظّفين مختلف الوسائل من حفظٍ وشرح واختصار وإلقاءٍ كلّ بحسب منهجه الذي ناسبَ ظروف زمانه إلى يومنا هذا. فَترك هؤلاء العلماء المقصودون –ولا سيما علماء الحديث منهم– إرثًا ضخمًا تزخر به هذه الأمّة –التي تميزت كذلك عن غيرها بحرصها على الإسناد–؛ حتى عُدّت مصنّفاتهم الحديثية أصولًا لعلوم كثيرة، وأمّهات لما بعدها من المصنّفات.

ومن هذه الكتب الجليلة قدرًا، العظيمة نفعًا "جامعُ الإمام الترمذي" الذي أطلق عليه مصنِّفه "المسند الصحيح"؛ قال رحمه الله واصفًا إيّاه: "صنّفتُ هذا المسند الصحيح وعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي نطق"[(1)]. فليس بغريب أن يبرز محمّد بن عيسى الترمذي ليكون إمامًا في الفقهِ والحدِيثِ؛ وهو تلميذ إمام أئمّة الحديث محمّد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح –رحمهما الله–، بل شاركه في العديد من الشيوخ، حيث أضحى كتابه بجميع أبوابه وأجزائه مرجعًا أساسيًّا من مراجع الفقه والحديث للبحث العلميّ، فعكف الباحثون والمحققون قديمًا وحديثًا على استخراج مكنوناته من الفوائد العلمية في شتى أنواع العلوم من شروحات فقهية، ومفاهيم حديثية سواء المتعلقة بالرواة أو الأسانيد أو المتون وعللها.

ومِن تلكم الأعمال التي أفرغ –كذلك– فيها الباحثون جهودهم في جامع الإمام الترمذيّ البحثُ في الأحاديث والآثار التي علّقها المصنّف سواء بقوله "وفي الباب"، أو "رُوي عن فلان"، أو "قال فلان"، أو غير ذلك من الألفاظ التي تدل على عدم اتصال المتن إلى المصنّف، والذي يسميه علماء الحديث بالمعلّق. ولقد ارتأى الباحث مواصلة البحث في مسار المعلقات، ولكن من زاوية أخرى والمتمثلة في دراسة الرجال المتهمين بالكذب والمتروكين في الروايات التي علّقها في جامعه من أول أبواب السير إلى نهاية أبواب الفرائض. وهذا البحث مستل من رسالة علمية للحصول على درجة الدكتوراه في علوم الحديث بعنوان: "**الأحاديث والآثار غير المسندة في جامع الإمام الترمذي من أول أبواب السير إلى نهاية**

(1) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ط1، ج1، ص77؛ ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، د.ط.، ج1، ص194. نقل ابن كثير وابن الأثير كلام الترمذي عن ابن يقظة. ولم يعثر الباحث على كتاب ابن يقظة.

أبواب الفرائض جمعًا وتخريجًا ودراسةً" فنظر الباحث إلى زاوية هامة من هذه الدراسة المتعلقة برجال المعلقات سائلا المولى عزّ في علاه التوفيق والسّداد.

مشكلة البحث

تصوّر الباحث المشكلة العلمية، والتي تكمن في وجود طرق كثيرة ضعيفة أو شديدة الضعف علقها الإمام الترمذي في جامعه جديرة بالاهتمام وذلك بدراسة الرواة الذين أثروا على درجة هذه المعلقات بدراسة تفصيلية. وهؤلاء الرّواة عُرفوا مِن خلال وصل هذه المعلّقات ثمّ البحث في رجال الإسناد.

أسباب اختيار الموضوع

مكانة جامع الترمذي الذي يعدّ أحد الكتب الستة المشهورة، ومصدرًا من مصادر الفقه الإسلامي وكذا علم الحديث والعلل. وكما أنّ التعرض للرواة بالدراسة من أهم خطوات الحكم على المرويات والذي هو ثمرة دراسة علم الحديث.

رغبتي في إفراد رجال الروايات المعلقة المتروكين، لعلّها تتمم ما سبقها من دراسات، وتساهم في خدمة السّنّة النبوية الشريفة، وتسهل النظر على الباحثين.

أسئلة البحث

كم عدد الرواة المتروكين في المعلقات التي أوردها الترمذي في جامعه؟

هل وصف هؤلاء الرواة بالترك محل إجماع بين علماء الجرح والتعديل؟

أهداف البحث

بيان رجال المرويات المعلقة.

بيان أحوالهم بدراسة تفصيلية بحيث يظهر مدى تأثيرهم على هذه المرويات بالضعف.

مصطلحات البحث

المسنَد: لغة: مِن أسنَدَ يُسند إسنادًا، والمسنَد: اسم مفعول أسند، وفيه معنى الاعتماد، وانضمام الشيء إلى غيره(1). قال الجوهري: "السّند: ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح. وفلان سند، أي معتمد"(2). وأمّا اصطلاحًا: فهو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه(3)، ويشمل المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والموقوف على الصحابي، والمقطوع الذي انتهى إلى التابعي ومن بعده(4). وهذا هو المعنى المقصود في هذا البحث.

الحديث: لغة: الجديد(5)، وفي الاصطلاح فقد عرّفه علماء الحديث: أنّه كلّ ما أضيف إلى النّبيّ صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة

---

(1) انظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، د.ط، ج3، ص105.

(2) الجوهري، **الصحاح تاج اللغة**، ط4، مادة: "سند"، ج2، ص490. انظر: الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ط8، مادة: "السند"، ص290.

(3) انظر: ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ط1، ص42؛ السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ط2، ج1، ص199.

(4) انظر: ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ط1، ص45-47؛ ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ط1، ص 145؛ السخاوي، **فتح المغيث**، ط1، ج1، ص137، ص139.

(5) انظر: الجوهري، **الصحاح تاج اللغة**، ط4، مادة: "حدث"، ج1، ص278؛ الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ط8، مادة: "حدث"، ص167.

خَلقية، أو خُلقية[1].

الأثَر: لغة: محرّكة بقية الشيء[2]، واصطلاحًا: الموقوف والمقطوع[3]، وهو المراد هنا في البحث. ينظر: ابن حجر في "نزهة ا

أهمية البحث

إفراد رجال المرويات بشكل عام له من الأهمية البالغة في علم الحديث، حيث يعد من الأعمدة الرئيسة في الحكم على الرواية. وهذا البحث سلّط الضوء على رجال مخصوصين، وهم من علق الترمذي مروياتهم في جامعه من أول أبواب السير إلى آخر أبواب الفرائض، مما يضفي على البحث الأهمية من جهتين؛ الأولى: معرفة درجة هذه المعلقات والذي هو ثمرة دراسة علم الحديث، والثانية: تحفيز الباحثين لتوسيع دائرة البحث لفهم منهجه في التعليق.

الدراسات السابقة

المعلقات المتهمين بالترك بالدراسة، أو من أي صنف كانوا، أو أيضًا دراسة المعلقات ضمن حدود البحث من أول باب السير إلى آخر باب الفراض ولكن هناك دراسات اعتنت بالجامع ومعلقاته:

1. دراسة بعنوان **"الأحاديث المرفوعة التي علق متونها الإمام الترمذي في جامعه: دراسة نظرية تطبيقية"؛** وهي رسالة ماجستير للباحثة البندري بنت محمد بن سليمان "أبا الخيل" نوقشت سنة 2007م في جامعة الإمام محمد بن سعود: وكان غرض هذه الدراسة جمع الأحاديث المرفوعة التي علّق متونها الإمام الترمذي في جامعه، ووصلها ودراسة أسانيدها. وكذا إبراز منهج الإمام الترمذي في التعليق مع مقارنة منهجه بمنهج شيخه الإمام البخاري. وأمّا عن وجه الاختلاف بين دراسة الباحثة البندري ودراسة الباحث فإنّ دراسة الباحثة البندري استثنت الطرق التي ذكرها الترمذي لنفس راوي حديث الباب، بينما دراسة الباحث تضمّنت جميع الطرق. ولذلك بلغ عدد أحاديث دراسة الباحثة 147 حديثًا في حين أنّ عدد الأحاديث غير المسندة في جامع الترمذي أكبر من ذلك بكثير. وبعمل مقارنة بين عدد الأحاديث المرفوعة في دراسة الباحثة من أول أبواب السير إلى نهاية أبواب الفرائض –موضوع بحث هذه الدراسة– فقد بلغت الأحاديث المشتركة تسعة أحاديث فقط وهي:

حديث رقم 1579 من أبواب السير – باب ما جاء في أمان العبد والمرأة

(1) انظر: ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ط1، ص156؛ ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ط1، ص195؛ السخاوي، **فتح المغيث**، ط1، ج1، ص15؛ الخميسي، **معجم علوم الحديث**، ط1، ص91.

(2) انظر: الجوهري، **الصحاح تاج اللغة**، ط4، مادة: "أثر"، ج2، ص575؛ الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ط8، مادة: "الأثر"، ص341.

(3) انظر: ابن كثير، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ط1؛ ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ط1، ص240؛ ص43؛ السيوطي. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ط2، ج2، ص203؛ الخميسي، **معجم علوم الحديث**، ط1، ص10.

(4) ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ط1، ص 240.

حديث رقم 1581 من أبواب السير – باب ما جاء أن لكل غادر لواء يوم القيامة

حديث رقم 1605 من أبواب السير – باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين

حديث رقم 1714 من أبواب الجهاد – باب ما جاء في المشورة

حديث رقم 1729 من أبوب اللباس– باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت

حديث رقم 1790 من أبواب الأطعمة – باب ما جاء في أكل الضب

حديث رقم 1798 من أبواب الأطعمة – باب ما جاء في الفأرة تموت في السّمن

حديث رقم 1850 من أبواب الأطعمة – باب ما جاء في أكل الدباء

حديث رقم 1881 من أبواب الأشربة – باب ما جاء في النهي عن الشرب قائمًا

بينما دارسة الباحث فقد تطرّقت لما يقارب 300 طريقًا بين مرفوع وموقوف.

2. دراسة بعنوان **"تغليق تعليق جامع الإمام الترمذي إلى أبواب النكاح"**؛ وهي رسالة ماجستير للباحث شاكر توفيق أمين العاروري نوقشت سنة 2007م في جامعة اليرموك –الأردن: وهدفت الدراسة إلى وصل معلقات جامع الإمام الترمذي **من أول الكتاب إلى أول أبواب النكاح** والبحث عن مصادر التخريج. وكما أنّها أَخذت من جامع الترمذي جزءًا مغايرًا عن هذا البحث.

3. دراسة بعنوان: "**تغليق التعليق على سنن الامام الترمذي (جزء العبادات)**"؛ لنيل درجة الدكتوراه للباحث مطهر حمود نوقشت في جامعة السودان سنة 2012م: وفيها وصل الباحث المعلقات من أبواب الطهارة إلى أبواب الحج. وفي هذه الدراسة اكتفى الباحث بدراسة الأحاديث دون الآثار، مقتصرًا كذلك على أبواب العبادات دون غيرها من الأبواب. وهذا ما يميز دراسة الباحث عن دراسة الباحث مطهر حمود، حيث إنّ جزء دراسة الباحث والذي يبدأ من بداية أبواب السير إلى نهاية أبواب الفرائض يأتي بعد أبواب العبادات.

4. وهناك مصنفات أخرى سابقة درستْ نوعًا آخر من أنواع المعلقات في جامع الإمام الترمذي؛ كقول الترمذي "وفي الباب". فمِمّا وقف عليه الباحث: "**نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب**" لحسن الوائلي طبعتها دار ابن الجوزي سنة 1426هـ: وهي دراسة حديثية اهتمت بتخريج الأحاديث محل البحث والحكم عليها. و"**اللباب لتخريج المباركفوي لقول الترمذي وفي الباب**" لمحمد صبحي حلاق طبعتها دار إحياء التراث العربي سنة 1999م. وقد قام المؤلف بتجريدها من كتاب تحفة الأحوذي للمباركفوري. ودراسة "**كشف النقاب عما قال فيه الترمذي وفي الباب**" لمحمد حبيب الله مختار[1].

---

(1) لم يعثر الباحث على الكتاب وإنما عرفه بواسطة وإنما عرفه بواسطة تعليقات محقق كتاب: الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة وبذيله: التعليقات المستظرفة على الرسالة المستطرفة**، ط1، ص75.

فكما هو ظاهر فإنّ إفراد المتروكين والمتهمين بالكذب من رجال معلقات الترمذي بالدراسة مختلف ومتمم لما سبق من دراسات لإتمام خدمة هذا الكتاب العظيم وَفق طريقة علماء الحديث السابقين بإذن الله تعالى.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي(1):

فالاستقرائي: وذلك للحاجة إلى تتبع أفراد حدود البحث ومعلقاتهم واستخراج الرواة المقصودين بالبحث. ولفعل ذلك فقد قام الباحث بحصر جميع المعلقات من أول أبواب السير إلى آخر أبواب الفرائض، وبتخريج جميع طرق هذه المعلقات برواتها من مصادرها. ومن ثم استخراج الرواة المتهمين بالترك.

والتحليلي: بدراسة أحوال هؤلاء الرواة دراسة تفصيلية من خلال أقوال أئمّة النّقد وعلل الرواة والمتون، والموازنة بينها في حال وجود اختلاف.

حدود البحث

اقتصر الباحث على الأحاديث النبوية المرفوعة غير المسندة الواردة في جامع الإمام الترمذي من أول أبواب السير إلى نهاية أبواب الفرائض، معتمدًا في الترقيم على طبعة دار الغرب الإسلامي. وقد وقع الاختيار على هذه الطبعة لتسهيل الرجوع إلى الأحاديث –موضوع الدراسة– في البرامج الإلكترونية المعتنية بالتخريج؛ مثل برنامج جامع خادم الحرمين الشريفين لخدمة السنة الذي اعتمد على هذه الطبعة، وغيرها من البرامج والمصادر التي اعتمدت عليها. وقد استثنى الباحث من هذه الدراسة ما يلي:

ما قال فيه الإمام الترمذي "وفي الباب"؛ وذلك لوجود دراسات اهتمت بهذا النوع من التعليق كما بينه الباحث في مبحث الدراسات السابقة.

أقوال الصحابة والتابعين وأئمة الفقه.

إجراءات البحث

سيسير البحث وفق الاجراءات التالية:

- استخراج الحديث غير المسند مع الحفاظ على الترقيم الأصلي لطبعة دار الغرب الإسلامي لتسهيل الرجوع إليها.
- بيان موضع الشاهد الذي علقه الترمذي، وتخريج الرواية المعلقة للرواي المراد دراسته والمقتصر على المتروكين والمتهمين بالكذب.
- النظر التفصيلي في هؤلاء الرواة من خلال أقوال أئمة النقد.
- ترجمة الأعلام —من غير الرواة– غير المشهورين بحسب الحاجة، وبشكل مختصر.
- العناية بقواعد اللغة العربية، وعلامات الترقيم.
- ترقيم الآيات، وبيان سورها وفق المتطلبات.
- ذكر نتائج البحث والتوصيات اللازمة من خلال صناعة خاتمة للبحث.

(1) لمعرفة تفاصيل هذا النوع من المنهج انظر: دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية**، ط1، ص183.

هيكل البحث

قسم الباحث هذه الدراسة إلى مقدمة وتمهيد ومباحث بعدد عينات البحث:

أولا: المقدمة:

مشكلة البحث

أسباب اختيار الموضوع

أهداف البحث

مصطلحات البحث

أهمية البحث

الدراسات السابقة

منهجية البحث **(خطة البحث)**

ثانيا: التمهيد: وفيه نبذة مختصرة عن الإمام الترمذي وسننه.

ثالثا: المباحث: وفيه دراسة رواة المعلّقات المتروكين:

المبحث الأول: المتهمون بالترك في باب ما جاء في بيعة النساء

المبحث الثاني: المتهمون بالترك في باب ما جاء أي الأعمال أفضل

المبحث الثالث: المتهمون بالترك في باب ما جاء في الاكتحال

المبحث الرابع: المتهمون بالترك في باب ما جاء في جر ذيول النساء

المبحث الخامس: المتهمون بالترك في باب ما جاء في الحبوب التي يتخذ منها خمرا

المبحث السادس: المتهمون بالترك في باب ما جاء في تعظيم المؤمن

المبحث السابع: المتهون بالترك في باب ما جاء في حق الوالدين

ولكل مبحث مطلبان:

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

والمطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك.

التمهيد: مختصر لترجمة الإمام الترمذي وجامعه[1]

الإمام الترمذي أبو عيسى اسمه محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك. ينتسب إلى مدينة تِرمذ –بكسر التاء–[2]، وكان جدّهُ مَروزيًا [3]. وُلد سنة تسعٍ ومئتَين على خلافٍ يسير في ذلك. وقيل إنه فقدَ بصره حينما كبر [4].

بدأ الترمذي رحلاته العلمية[5] بطلبه العلمَ في مدينته، ثم ارتحل إلى العديد من البلدان كخراسان

---

(1) انظر: السمعاني، **الأنساب**، ط1، ج3، ص42؛ ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، د.ط.، ج1، ص193؛ ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ط1، ج4، ص278؛ المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، ج26، ص250؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج13، ص270؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ط1، ج4، ص207.

(2) انظر: الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ط1، ج2، ص154.

(3) ابن الأثير، **جامع الأصول**، د.ط.، ج1، ص194.

(4) ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ط1، ج4، ص278؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج13، ص270؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ط1، ج11، ص77؛ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، ج9، ص389.

(5) انظر: المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، ج26، ص251؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج13، ص271.

والعراق والحجاز. وذكر المترجمون أنه لم يرحل قط إلى مصر والشام. ولقد انتفع الترمذي كثيرًا بأئمَّة الفقه والحديث وحفاظه في عصره، فسلك سنتهم في التقاسيم والقواعد العامة، وأفاد منهم في الأحكام والفوائد الجزئية المتعلقة بالأحاديث حديثًا حديثًا، وبغير ذلك من المسائل[1] كما تحدث هو كذلك عن نفسه[2].

وقد سمع الترمذي من الكثيرين، ومن بلدان شتى، فمن أشهر شيوخه[3]: إسحاق بن راهويه المروزي (238هـ)، وقتيبة بن سعيد البغلاني البلخي (240هـ)، وعلي بن حجر المروزي (244هـ)، ومحمد بن رافع النيسابوري (245هـ)، وسفيان بن وكيع بن الجراح (247هـ)، ومحمد بن بشار البصري بندار (252هـ)، ومحمد بن المثنى البصري (252هـ)، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارميّ (255هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، ومسلم بن الحجاج (260هـ). روى عنهما بضعة أحاديث في جامعه. وأما مشايخه في الفقه فقد استعرضَهم الترمذيُّ في كتاب "العلل" بشيءٍ من التفصيل بحسب المذاهب والمسائل الفقهية، منهم: محمد بن عثمان الكوفي، وإسحاق بن موسى الأنصاري، وأحمد بن عبده الآملي، والحسن بن محمد الزعفراني، وإسحاق بن منصور الكوسج[4].

وممن روى عن الترمذي كثير أيضًا؛ فمن أشهرهم[5]: أبو مطيع مكحول بن الفضل النسفي الحافظ الرحال الفقيه. له كتاب "اللؤلئيات" في الزهد والآداب، توفي سنة 319هـ[6]. وأبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي، حدث بـ"جامع الترمذي"، وتوفي ببخاري سنة 321هـ[7]. وأبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي محدث مرو راوية "الجامع"، توفي سنة 346هـ[8]. والهيثم بن كليب الشاشي الحافظ، له مصنف "المسند"، توفي سنة 335هـ[9]، وروى كتاب

(1) انظر: عتر، **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**، ط1، ص28.

(2) الترمذي، **الجامع الكبير**، ط1، ج6، 232.

(3) انظر: السمعاني، **الأنساب**، ط1، ج3، ص42؛ ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، د.ط.، ج1، ص193؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج13، ص271؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ط1، ج4، ص207.

(4) انظر: الترمذي، **الجامع الكبير**، ط1، ج6، ص228-229.

(5) انظر: السمعاني، **الأنساب**، ط1، ج3، ص43؛ المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، ج26، ص251؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج13، ص272؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ط2، ج20، ص495؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ط1، ج4، ص207.

(6) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج15، ص33.

(7) الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ط2، ج24، ص74.

(8) الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ط2، ج25، ص375.

(9) المصدر السابق، ج25، ص132.

"الشمائل" للترمذي[1].

وقد اتفقت كلمة الأئمة جميعًا على المكانة العليا التي تبوأها الإمام الترمذي لقوة حفظه، وحدة ذكائه، وروعة تصنيفاته؛ فقد قال ابن حبان عنه: "كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر"[2]. وقال الحاكم: "سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ، والورع والزهد. بكى حتى عمي، وبقي ضريرًا سنين"[3]. وقال الخليلي: "ثقة متفق عليه، له كتاب في السنن وكلام في الجرح والتعديل"[4]. وأمّا السمعاني فقال عنه: "أحد الأئمّة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنّف كتاب "الجامع" والتواريخ والعلل تصنيفَ رجل عالم متقن، وكان يُضرب به المثل في الحفظ والضبط. تلمذ لأبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري وشارك معه في شيوخه"[5]؛ مثل: قتيبة بن سعيد البغلاني، وعلى بن حجر المروزي، وهناد بن السري وأبي كريب محمد بن العلاء الكوفيين، ومحمد بن بشار ومحمد ابن موسى الزمن البصريين، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارميّ السمرقندي[6]. وكما كانت لديه المكانة العالية لدى شيخه البخاري من جهة أنه سمع منه وانتفع بعلمه؛ قال الترمذي: "سمع مني محمد بن إسماعيل -يعني البخاري- هذا الحديث"[7]. وقال له البخاري: "ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي"[8]. وهكذا تتابعَ الثناء عليه، والنصُّ على إمامته، وعدالته، وحفظه، وإتقانه من قِبَل العلماء الذين ترجموا له؛كابن الأثير[9]، وابن خلكان[10]، والمزي[11]، وابن كثير[12]، والصفدي[13].

وكما أنّ للترمذي هذه المكانة العظيمة بين العلماء فإنّ لجامعه -أيضًا- منزلة عظيمة بين كتب السّنة، حيث جعله بعض العلماء بعد الصحيحين، وآخرون في المرتبة الرابعة بعد سنن أبي داود[14]. وسواء كان

(1) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج13، ص272.

(2) ابن حبان، **الثقات**، ط1، ج9، ص153.

(3) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج13، ص272.

(4) الخليلي، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ط1، ج3، ص904.

(5) السمعاني، **الأنساب**، ط1، ج3، ص42.

(6) المصدر السابق، ج3، ص43.

(7) انظر: المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، ج26، ص252؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج13، ص272.

(8) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، ج9، ص389.

(9) ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، د.ط.، ج1، ص193.

(10) ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ط1، ج4، ص278.

(11) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، ج26، ص250.

(12) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ط1، ج11، ص77.

(13) الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ط1، ج4، ص207.

(14) الحازمي، **شروط الأئمة الخمسة**، ط1، ص57.

-من حيث الصحة- في الرتبة الثالثة أو الرابعة فهو لن يخرج عن كونه من الكتب الستة أو الأربعة حينما تُذكر، مما يدل على شهرته وحاجة الناس إليه. وقد قسمه الترمذي إلى أبواب فقهية ابتداء بأبواب العبادات، ثم المعاملات، والعقيدة، والتفسير، والسير، والأخلاق، والمناقب. وأَتْبع كل باب من الأبواب الرئيسة أبوابًا فرعية أودع فيها الأحاديث والآثار المناسبة وأقوال العلماء، وكذا آراءه الفقهية والحديثية "على طريقة أهل الحديث في الاستنباط"[1]. وختم جامعه بكتاب "العلل" الذي حوى العديد من المسائل الحديثية المتعلقة بالرواية والرواة، وقد اعتنى به المحققون كابن رجب الحنبلي.

وتوفّي أبو عيسى الترمذي الحافظ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومئتين بقرية بوغ إحدى قرى ترمذ[2].

المبحث الأول: المتهمون بالترك في باب ما جاء في بيعة النساء المبحث السابع

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

قال الترمذي: **حدثنا قتيبة، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن محمد بن المنكدر، سمع أميمة بنت رُقَيْقَة، تقول: بايعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم في نِسوةٍ فقالَ لنا: "فِيمَا اسْتَطَعتُنّ وَأَطَقْتُنّ". قُلتُ: اللهُ ورسولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنَّا بِأَنْفُسِنَا، قلتُ: يا رسول الله بَايعنا -قال سفيان: تعني صَافِحْنا- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما قَوْلي لمئة امرأة كقَوْلي لامْرأةٍ وَاحِدةٍ". وفي الباب عن عائشة، وعبد الله بن عمر، وأسماء بنت يزيد. هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث محمد بن المنكدر. وروى سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وغير واحد هذا الحديث، عن محمد بن المنكدر نحوه**[3].

موضع الشاهد قوله: "وروى سفيان الثوري ومالك بن أنس وغير واحد هذا الحديث عن محمد بن المنكدر نحوه". وممن وصل رواية سعيد بن سلمة عن محمد بن المنكدر الطبرانيُّ؛ فقد أخرجها من طريق شيخه **محمد بن زكريا الغلابي** عن عبد الله بن رجاء الغُداني عن سعيد به[4]. وشيخه محمد بن زكريا الغلابي هو المقصود بالبحث.

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالتّرك

وأمّا حال محمد بن زكريا الغلابي فقد قال الدارقطني: "محمد بن زكريا بن دينار الغلابي **يضع الحديث**"[5].

(1) المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، ط1، ج1، ص352.

(2) السمعاني، **الأنساب**، ط1، ج3، ص43. وانظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ط1، ج4، ص278؛ المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، ج26، ص252؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ط1، ج4، ص207.

(3) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب السير، باب ما جاء في بيعة النساء، ج3، ص247، رقم (1597).

(4) الطبراني، **المعجم الكبير**، ط2، ج24، ص188.

(5) الدارقطني، **سؤالات الحاكم للدارقطني**، ص148.

وقال البيهقي: "متروك"[1]. قال ابن الجوزي: "كذاب"[2] في أكثر من موضع في كتابه. وضعفه الخليلي في الإرشاد وقال متكلم فيه [3]، وأيضا صنع الذهبي[4] وابن حجر[5]. ومعنى التكلم فيه هو اتهامه بالكذب والوضع. وأما ابن حبان فقد وضعه في الثقات[6]، ولا عبرة بذلك أمام من سبر مروياته وتبين أنه من واضعي الحديث.

المبحث الثاني: المتهمون بالترك في باب ما جاء أي الأعمال أفضل

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

قال الترمذي: **حدّثنا أبو كريب، قال: حدثنا عَبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو سلمة، عن أبي هريرة قال: سُئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيُّ الأعمالِ أفْضلُ، أو أي الأعمال خير؟ قال: إيمانٌ باللهِ ورَسوله. قِيلَ: ثُمّ أيُّ شيءٍ؟ قال: الجهادُ سَنامُ العَملِ. قيل: ثمّ أيّ شيءٍ يا رَسولَ اللهِ؟ قال: ثُمّ حَجٌّ مَبرورٌ. هذا حديث حسن صحيح، قد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم**[7]. وفي هذا الباب علّق الترمذيُّ طرقًا أخرى عن أبي هريرة.

وممن وصل هذه الطرق ابن بشران [8]؛ قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن إسحاق بن بُنجاب، ثنا الحسن بن علي بن زياد –السري–، ثنا محمد بن يوسف — بن أسوار الزبيدي–[9]، أنبا أبو قُرّة[10] —موسى بن

(1) البيهقي، **شعب الإيمان**، ط1، ج1، ص421.

(2) ابن الجوزي، **الموضوعات**، ط1، ج2، ص37. انظر كذلك: السيوطي: **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، ط1، ج1، ص333، حيث قال السيوطي بعد سياق حديث: " الغلّابي يضع وكان الزراع سرقه منه"، وقد فعل ذلك في أكثر من موضع.

(3) الخليلي، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ط1، ج2، ص528.

(4) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، ج3، ص550.

(5) ابن حجر، **لسان الميزان**، ط1، ج7، ص139.

(6) ابن حبان، **الثقات**، ط1، ج9، ص154

(7) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب فضائل الجهاد، باب ما جاء أي الأعمال أفضل، ج3، ص290، رقم(1658).

(8) أخرجه ابن بشران في **أمالي ابن بشران – الجزء الثاني**، ص67، رقم(1078).

(9) وثقه أبو علي النيسابوري نقله الحاكم في **المستدرك على الصحيحين**، ط1، ج2، ص366. وقال ابن حبان:"ربما أخطأ وأغرب"، **الثقات**، ط1، ج9، ص104. انظر كذلك: ابن نقطة، **إكمال الإكمال**، ط1، ج2، ص272. وذكره ابن الجزري في القراء، انظر: ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، د.ط.، ج2، ص287.

(10) قال أبو حاتم:"محله الصدق"؛ ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج8، ص148. انظر: ابن حبان، **الثقات**، ج9، ص159؛ المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج29، ص80؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج9، ص346، وقال:"المحدث، الإمام، الحجة، أبو قرة موسى بن طارق الزبيدي، قاضي زبيد.".

طارق الزبيدي، عن عباد بن كثير –الثقفي–، عن يحيى بن أبي كثير اليمامي، عن محمد بن علي عن أبي هريرة. وقد عزاه إلى محمد بن علي بن الحسين أبي جعفر، ولعله خطأ فمحمد بن علي بن الحسين لم يرو عن أبي هريرة، ولم يدركه[1]. والرواي المقصود بالبحث هنا هو عباد بن كثير الثقفي.

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك

وأما حال عباد بن كثير فهو الثقفي البصري، مشهور بالترك، متهم بالكذب؛ قال الإمام أحمد: "روى أحاديث كاذبة لم يسمعها"[2]، وقال ابن معين: "ليس بشيء، ضعيف الحديث"[3]. وقال البخاري: "سكتوا عنه"[4]، وفي موضع آخر: "تركوه"[5]. ووهاه أبوزرعة الرازي[6]. وقال أبو داود: "متروك الحديث"[7]، ومثلُ ذلك قال النسائي[8]. وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن عباد بن كثير قلت: يُكتب حديثه؟ قال: لا، ثم قال: كان شيخًا صالحًا، وكان لا يضبط الحديث. وكان في كتاب أبي زرعة حديث عن أحمد بن يونس عن زهير عن عباد بن كثير فقال: اضربوا عليه، ولم يحدثنا به"[9].

المبحث الثالث: المتهمون بالترك في باب ما جاء في الاكتحال

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

قال الترمذي: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا أبو داود الطيالسي، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اكْتَحِلُوا بِالإِثْمِدِ فإنّه يَجْلُو البَصَرَ ويُنبِتُ الشَّعَرَ"، وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له مكحلة يكتحل بها كل ليلة ثلاثة في هذه، وثلاثة في هذه. وفي الباب عن جابر، وابن عمر. حديث ابن عباس حديث حسن، لا نعرفه على هذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور... وقد روي من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

(1) انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج26، 136. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج4، ص401، وقال:"روى عن أبي هريرة مرسلًا". و**ميزان الاعتدال**، ط1، ج4، ص511. ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، ج9، ص352، وقال في ترجمته:"ووقع في مسند ابن عمر في أواخر مسند أبي هريرة ما يقتضي أنه سمع من أبي هريرة لكنّه شاذ والمحفوظ أن بينهما عبيد الله بن أبي رافع كذا عند مسلم وغيره ".

(2) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج6، ص84.

(3) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج6، ص85.

(4) البخاري، **التاريخ الأوسط**، ط1، ج2، ص103.

(5) البخاري، **التاريخ الكبير**، د.ط، ج6، ص43؛ البخاري، **كتاب الضعفاء**، ط1، ص89.

(6) أبو زرعة الرازي، **الضعفاء**، ط1، ج2، ص385.

(7) أبوداود، **سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني**، ط1، ص120.

(8) ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، ط1، ج5، ص539.

(9) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج6، ص84.

"عليكم بالإثمد فإنه يجلو البصر وينبت الشعر"[1].

علّق الترمذي هنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم من غير الوجوه التي ذكرَها، لأنّ في إسناده عباد بن منصور، وهو متكلّم في حفظه ولا سيما روايته عن عكرمة[2]؛ قال أبو حاتم: " كان ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ونرى أنه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيى عن داود ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس"[3].

وممن أخرج الوجوه المشارة إليها الخرائطي بإسناده؛ فقال: حدثنا أبو بدر عباد بن الوليد الغبري، حدثنا عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، حدثنا دَفَّاع بن دَغْفل، حدثنا عبد الحميد بن صيفي، من ولد صهيب، عن أبيه، عن جده، عن صهيب الرومي، بلفظ: "عليكم بالإثمد عند مضجعكم، فإنه مما يزيد في البصر وينبت الشعر" [4]. وعبد الرحمن بن عمرو بن جبلة هو المقصود بالبحث.

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك

والرواي **عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة الباهلي** كذّبه أبو حاتم[5]، وقال أبو داود: "ليس بشيء"[6]، وقال البغوي: "ضعيف الحديث جدًّا"[7]، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جدًّا"[8]، وقال الدارقطني: "متروك الحديث"[9]. وأودعه ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكون"[10] ناقلا من كذبه وتركه من الأئمة، وأمّا الذهبي فقال عنه: "كذاب"[11]. فمثل حاله حديثه يضعّف ولا يلتفت إليه.

المبحث الرابع: المتهمون بالترك في باب ما جاء في جر ذيول النساء

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

---

(1) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب اللباس، باب ما جاء في الاكتحال، ج3، ص362، رقم (1757).

(2) انظر: ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط1، ج7، ص270؛ النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ط1، ص74؛ العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط1، ج3، ص134؛ ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج6، ص68؛ ابن حبان، **المجروحين**، ط1، ج2، ص166؛ المزي، تهذيب الكمال، ط1، ج14، ص156.

(3) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج6، ص68، انظر: ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، ط1، ج6، ص17، ج6، ص216.

(4) أخرجه الخرائطي في **مكارم الأخلاق**، ط1، ص270، =

=

رقم (830).

(5) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج5، ص267.

(6) أبو داود، **سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني**، ط1، ص203.

(7) البغوي، **معجم الصحابة**، ط1، ج5، ص441.

(8) ابن حبان، **المجروحين**، ط1، ج1، ص191.

(9) الدارقطني، **السنن**، ط1، ج1، ص298. انظر: ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، ط1، ج1، ص326؛ المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج35، ص237؛ الذهبي، **ديوان الضعفاء**، ط2، ص244.

(10) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، ط1، ج2، ص98.

(11) الذهبي، **ديوان الضعفاء**، ط2، ص244.

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

قال الترمذي: **حدثنا إسحاق بن منصور، قال: أخبرنا عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أم الحسن، أن أم سلمة حدثتهم؛ "أن النبي صلى الله عليه وسلم شَبَّرَ لفاطمةَ شِبرًا مِنْ نِطَاقِهَا". وروى بعضهم، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة**[1].

علّق الترمذي في هذا الباب أوجهًا من رواية حماد عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن عن أمه عن أم سلمة عن غير عفان. وهذه الرواية لم يعثر عليها الباحث متصلة في كتب السنّة بهذا الإسناد، إنما رواها الطبراني في "المعجم الكبير"؛ فقال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: نا إبراهيم بن راشد الأدمي، قال: نا أبو ربيعة فهد بن عوف، قال: نا حماد بن سلمة عن يونس بن عُبيد وحُميد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة به[2].

وقد ذكرَها الدارقطني في "العلل"[3]؛ فقال:"يرويه حماد بن سلمة، واختُلف عنه؛ فرواه عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة. وهذا أشبه. ورواه عفان عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أم الحسن عن أم سلمة. وهذا أشبه. ورواه عفان عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أم الحسن عن أمه عن أم سلمة". وهذه هي الرواية التي قصدَها الترمذي. وأما الرواي المقصود بالبث فهو فهد بن عوف أبو ربيعة البصري.

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك

وفهد بن عوف أبو ربيعة البصري متروك الحديث؛ كذّبه ابنُ المديني، واتُّهم بسرقة حديثين[4]، وقال البخاري: "تركه عليٌّ وغيره"[5]، وقال في "التاريخ الكبير"[6]: "سكتوا عنه"؛ وهي بمعنى أقرب إلى الترك[7]. وأودعه الدارقطني في "الضعفاء والمتروكون"[8] وكذلك فعل ابن الجوزي[9]. وأمّا قول ابن عدي: "لم أرَ في حديثه منكرًا لا يشبه حديث أهل الصدق"[10]؛ فهذا أشبه في المتابعات –والله أعلم– لأن ابن عدي نَقَلَ قبل كلامِه هذا مَن تركه مِن الأئمة، وبأنه ينفرد في الرواية؛ قال: "أكثر رواياته

(1) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب اللباس، باب ما جاء في جر ذيول النساء، ج3، ص346-347، رقم (1732).

(2) أخرجه الطبراني في **المعجم الكبير**، ط2، ج23، ص369، رقم(871).

(3) الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ط1، ج15، ص248.

(4) انظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط1، ج3، ص463؛ الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، ج3، ص366.

(5) ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، ط1، ج4، ص167.

(6) البخاري، **التاريخ الكبير**، د.ط.، ج3، ص404.

(7) انظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، ج1، ص4.

(8) الدارقطني، **الضعفاء والمتروكون**، مجلة الجامعة الإسلامية، ع60، ج2، ص153.

(9) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، ط1، ج2، ص516.

(10) ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، ط1، ج4، ص167.

عن أبي عوانة، وهو مشهور في البصريين وينفرد عن أبي عوانة بغير شيء وعن غيره"[1]. وأمّا مجرد إيداع العجلي[2] وابن حبان[3] لعوف ابن ربيعة في كتابيهما "الثقات" فلا يقاوم أمام من صرح بضعفه وتركه. ويُشار إلى أن الذهبي أودعه في كتاب "المغني في الضعفاء"[4] ناقلا تكذيب ابن المديني.

وأمّا الرواية التي ذكرَها الدارقطني والتي علقها الترمذي، فقد بيَّن الدارقطني مَن خالَف فيها، وهُم: عفّان، من رواية عثمان بن أبي شيبة عنه، قال: عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أم الحسن، عن أم سلمة. وعفّان أيضًا، من رواية جعفر بن محمد الصائغ عنه، قال: عن حماد، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن أم سلمة. وإبراهيم بن حجاج، عن حماد، بالإسناد السابق. ثم قال الدارقطني: "والصّحيحُ: عن حماد عن علي بن زيد عن أم الحسن عن أم سلمة"[5]، وهو إسنادُ حديثِ الباب الذي أخرجه الترمذي. ثم ذكرَ الدارقطني وجهًا ثالثًا مرسلًا؛ فقال: "وقال حجاج بن منهال: عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن- مرسلًا- عن النبي صلى الله عليه وسلم. والمرسَل أشبَه"[6].

فهذه الروايات -جميعها- مدار إسنادها على علي بن زيد بن جدعان الذي روى عنه حماد، وهو مضعّف؛ ضعفه سفيان بن عيينة، وابن سعد، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي، والدارقطني [7]. وأكثر آفته أنه يرفع الموقوفات؛ قال شعبة: "كان رفّاعا"[8]، ومثل ذلك قال الترمذي: "صدوق إلا أنه ربما رفعَ الشيءَ الذي يوقفه غيره"[9]، ولعله يوافق ما تقدّم من قول الدارقطني: "والمرسل أشبه"، فالعلة من علي بن زيد بن جدعان.

---

(1) ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، ط1، ج4، ص167.

(2) العجلي، **الثقات**، ط1، ص385.

(3) ابن حبان، **الثقات**، ط1، ج9، ص13.

(4) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، د.ط.، ج2، ص516.

(5) الدارقطني، **العلل الوادرة في الأحايث النبوية**، ط1، ج15، ص248.

(6) الدارقطني، **العلل الوادرة في الأحايث النبوية**، ط1، ج15، ص248.

(7) انظر: ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط1، ج7، ص252؛ ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، ط1، ج4، ص192؛ ابن المديني، **سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني**، ط1، ص57؛ العجلي، **الثقات**، ط1، ص346؛ العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط1، ج2، ص229؛ ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج6، ص186؛ ابن حبان، **المجروحين**، ط1، ج2، ص103؛ البرقاني، **سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي**، ط1، ص52؛ المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج20، ص434؛ الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، ج3، ص127.

(8) البخاري، **التاريخ الكبير**، د.ط.، ج6، ص275.

(9) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، ج7، ص323.

المبحث الخامس: المتهمون بالترك في باب ما جاء في الحبوب التي يتخذ منها خمرا

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

قال الترمذي: **حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمّد بن يوسف، قال: حدثنا إسرائيل، قال: حدثنا إبراهيم بن مُهاجر، عن عامر الشَّعبي، عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"إنَّ مِنَ الحِنطَةِ خَمْرًا، ومِنَ الشَّعِيرِ خَمْرًا، ومِنَ التّمرِ خَمْرًا، ومِنَ الزَّبيبِ خَمْرًا، ومِنَ العَسلَ خَمْرًا"... وقال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: لم يكن إبراهيم بن مهاجر بالقوي. وقد رُوي من غير وجه أيضا عن الشعبي، عن النعمان بن بشير**[1].

والشاهد قَوله:"**.. وقد روي من غير وجه أيضا عن الشَّعبي عن النعمان بن بشير**"، وهي متابعات لإبراهيم بن مهاجر عن الشعبي عن النعمان بن بشير. وممن أخرجها: أحمدُ[2]، وابن ماجه[3]، والبزار[4]، والطبراني[5]، وابن عدي[6]، والدارقطني[7]، والحاكم[8]، من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي عن النعمان بن بشير. والسري بن إسماعيل هو المقصود بالدراسة.

المطلب الثاني: بيان حال الراوي المتهم بالترك

وأمّا عن حال السري بن إسماعيل؛ فقد قال فيه ابن معين: "ليس بشيء"[9]، وقال أحمد: "ترك الناس حديثه"[10]، وقال النسائي:"متروك الحديث"[11]؛ فهو إذًا في عداد الضعفاء والمتروكين[12].

---

(1) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب الأشربة، باب ما جاء في الحبوب التي يتخذ منها الخمر، ج3، ص447، رقم(1872).

(2) أخرجه أحمد في **المسند**، ط1، ج30، ص357، رقم(18407).

(3) أخرجه ابن ماجه في **السنن**، أبواب الأشربة، باب ما يكون منه الخمر، ج4، ص467.

(4) أخرجه البزار في **المسند**، ط1، ج8، ص211، =

=

رقم(3254).

(5) أخرجه الطبراني في **المعجم الكبير**، ج21، ص88، رقم(90).

(6) أخرجه ابن عدي في **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط1، ج4، ص537.

(7) أخرجه الدارقطني في **السنن**، كتاب الأشربة وغيرها، ج5، ص456، رقم(4651).

(8) أخرجه الحاكم في **المستدرك**، كتاب الأشربة، ج4، ص164، رقم(7239).

(9) ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، ط1، ص522.

(10) أحمد بن حنبل، **العلل ومعرف الرجال رواية عبد الله**، ط1، ص197.

(11) النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ط1، ص51.

(12) انظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط1، ج2، ص176؛ ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج4، ص282؛ ابن حبان، **المجروحين**، ط1، ج1، ص355؛ ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج4، ص540.

المبحث السادس: المتهمون بالترك في باب ما جاء في تعظيم المؤمن

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

قال الترمذي: **حدثنا يحيى بن أَكْثم، والجارود بن معاذ قالا: حدثنا الفضل بن موسى، قال: حدثنا الحسين بن واقد، عن أوفى بن دَلْهَم، عن نافع، عن ابن عمر قال: صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فنادى بصوت رفيع، فقال: "يَا مَعْشَرَ مَنْ أَسْلَمَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُفْضِ الإِيمانُ إلى قَلْبِهِ، لَا تُؤْذُوا المسْلمين ولا تُعَيِّرُوهم ولا تَتّبعوا عَوْراتِهم، فإنّه مَنْ تَتَبّعَ عَوْرةَ أخيهِ المسْلِمِ تَتَبّعَ اللهُ عوْرَتَه، ومَنْ تَتَبّعَ اللهُ عورتَه يَفْضَحُهُ وَلَوْ في جَوْفِ رَحْلِهِ". قال: ونظر ابن عمر يوّما إلى البيت أو إلى الكعبة فقال: مَا أَعْظَمَكَ وَأَعْظَمَ حُرمَتَك، والمؤمنُ أعظمُ حُرمَةً عِندَ الله منك". هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث الحسين بن واقد. وروى إسحاق بن إبراهيم السمرقندي عن حسين بن واقد نحوه. ورُوي عن أبي برزة الأسلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا"**[1].

علّق الترمذي في هذا الباب متابعة إسحاق السمرقندي لفضل بن موسى عن الحسين بن واقد، وشاهدًا من حديث أبي برزة الأسلمي. وقد أخرج المخلّص هذه المتابعة بإسناده عن أحمد بن إسحاق بن البهلول[2] عن محمد بن زنبور[3] عن الفضيل بن عياض التميمي عن **أبان بن أبي عياش** عن سعيد بن عبد الله بن جريج عن أبي برزة الأسلمي [4]. والمقصود بالبحث هنا الرواي أبان بن أبي عياش.

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك

وأمّا حال أبان بن أبي عياش؛ فقال ابن سعد: "متروك الحديث"[5]، وبه قال أبو حاتم [6]، والنسائي

(1) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في تعظيم المؤمن، ج3، ص554، رقم(2032).

(2) القاضي أحمد بن إسحاق بن البهلول الحنفي، اشتغل في القضاء، وسمع أبا كريب محمد بن العلاء وأبا سعيد الأشج، ومؤمل بن إهاب، ومحمد بن المثنى العنزي، ويعقوب الدورقي، ومحمد بن زنبور المكي وغيرهم. وروى عنه: الدارقطني، وابن شاهين، ومحمد بن عبد الرحمن المخلص، وغيرهم. ثقة ثبت، مات سنة 318هـ. انظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ط1، ج5، ص51؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ط1، ج6، ص148. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج14، ص479.

(3) محمد بن زنبور المكي، مختلف فيه: وثقه النسائي، وتركه ابن خزيمة، ولم يقويه الحاكم. انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج25، ص214. ولخص ابن حجر حاله بقوله: "صدوق له أوهام"، ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص478. فحديثه يحسن في المتابعات.

(4) أخرجه المخلِّص في **المخلصيات**، ط1، ج3، ص220، رقم(2374).

(5) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط1، ج7، ص254.

(6) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج2، ص295.

[1]، والدارقطني[2]، والبيهقي[3]. وقال ابن معين: "كان يكذب"[4]، قال ابن المديني: "كان ضعيفًا ضعيفًا عندنا"[5]، وقال أحمد: "متروك الحديث ترك الناس حديثه مذ دهر من الدهر"[6].

وقال البخاري: "كان شعبة[7] سيئ الرأي فيه، وقال لي يحيى بن معين عن عفان عن أبي عوانة لما مات الحسن اشتهيت كلامه فجمعته من أصحاب الحسن فأتيت أبان بن أبي عياش فقرأه علي عن الحسن فما أستحل أن أروي عنه شيئًا"[8]. وقال الجوزجاني: "ساقط"[9]، وقال ابن عدي: "وأبان بن أبي عياش له روايات غير ما ذكرت وعامة ما يرويه، لا يتابع عليه"[10].

(1) النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ط1، ص14.

(2) الدارقطني، **الضعفاء والمتروكون**، مجلة الجامعة الإسلامية، م1، ع59، ص257.

(3) البيهقي، **السنن الكبرى**، ط1، ج3، ص58.

(4) ابن معين، **معرفة الرجال رواية ابن محرز**، ط1، ج1، ص64.

(5) ابن المديني، **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، ط1، ص54.

(6) أحمد بن حنبل، **العلل معرفة الرجال**، ط2، ج1، ص412.

(7) انظر: أبو زرعة، **الضعفاء**، ط1، ج2، ص480؛ العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط1، ج1، ص38.

(8) البخاري، **التاريخ الكبير**، د.ط، ج1، ص454.

(9) الجوزجاني، **أحوال الرجال**، ط1، ص173.

(10) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط1، ج2، ص67.

وهذا واضح من أن الكلمة تكاد تجتمع على ترك حديث أبان أبي عياش. والله تعالى أعلم.

المبحث السابع: المتهون بالترك في باب ما جاء في حق الوالدين

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك

المطلب الأول: تخريج الرواية المعلقة

قال الترمذي: **حدثنا أحمد بن محمد بن موسى، قال: أخبرنا جرير، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَن يجدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ". هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث سهيل بن أبي صالح. وقد روى سفيان الثوري وغير واحد، عن سهيل بن أبي صالح هذا الحديث** [11].

علّق الترمذي في هذا الباب أوجها أخرى عن سهيل بن أبي صالح من طريق الثوري وغيره. وممن أخرج بعض الطرق عن سهيل بن أبي صالح أبو نعيم بإسناده[12]؛ من طريق أصرم بن حوشب عن مالك بن أنس عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة. وأصرم بن حوشب هو المقصود هنا بالبحث.

(11) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في حق الوالدين، ج3، ص470، رقم(1906).

(12) أخرجه أبو نعيم في **حلية الأولياء**، د.ط.، ج6، ص345.

المطلب الثاني: دراسة حال الراوي المتهم بالترك

وأمّا حال أصرم بن حوشب؛ فقد قال فيه ابن معين: "كذاب خبيث"(1). وقال البخاري:"متروك الحديث"(2)، وكذا قال مسلم(3)، وأبو حاتم(4)، والنسائي(5). وقال الدارقطني: "منكر الحديث"(6)، وقال ابن حبان موضحا شؤم فعلته: "كان يضع الحديث على الثقات"(7)، وقال ابن عدي: "وهو في عداد الضعفاء الذين يسرقون الحديث"(8).

الخاتمة

كان الغرض مِن هذا البحث دراسةَ عينة من المتهمين بالترك في صنفٍ من معلقات جامع الترمذي من أول أبواب السير إلى آخر أبوب الفرائض. وقد حَقق البحث أهدافه من خلال هذه النتائج:

فأبان بن أبي عياش تكاد تجتمع فيه كلمة الأئمة على ترك حديثه.

وأمّا أصرم بن حوشب فهو مِن الكذابين الذين يسرقون الحديث.

والسّري بن إسماعيل الهمْذاني؛ ضُعّفَ إلى حدّ التّرك.

وعباد بن كثير الثقفي البصري؛ تُرك أيضًا لاتهامه بالكذب.

وأمّا عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة؛ فقد أنكر الأئمة حديثه وتركوه.

وفهد بن عوف أبو ربيعة البصري؛ كذّبه البعض وتُرِك حديثه.

ومحمد بن زكريا الغلابي؛ مِنَ الوضاعين والمتهمين بالكذب.

ولعلّ الترمذي أتى بهذه المعلقات على ضعفها لتقوية أحاديث الباب، ولذلك حسّنها جميعها بل بعض طرق هذه المعلقات مخرجة في الصحيحين،كما فعل في "باب ما جاء في حق الوالدين" حيث علق طريق الثوري وقد أخرجها مسلم(9)؛ إلّا مَا جاء في معلّق فهد بن عوف فالظاهر أنّه علّقه للإشارة إلى خطأ مَن ذكرَ الحسن البصري في الرّواية وأنّ الصواب في إسنادها ما جاء في حديث الباب. والله تعالى أعلم.

ومما يحسن توصية الباحثين؛ إكمال دراسة رجال المعلقات لتشمل جميع الكتاب بفصوله وأبوابه وجميع أنواع المعلقات من أحاديث وآثار. وهي دراسات في

(1) ابن معين، **تاريخ ابن معين، رواية الدارمي**، ط1، ص74.

(2) البخاري، **التاريخ الكبير**، د.ط.، ج2، ص56.

(3) مسلم، **الكنى والأسماء**، ط1، ج2، ص879.

(4) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1،ج2، ص336.

(5) النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ط1، ص21.

(6) الدارقطني، **الضعفاء والمتروكون**، مجلة الجامعة الإسلامية، م1، ع59، ص259.

(7) ابن حبان، **المجروحين**، ط1، ج1، ص181.

(8) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط1، ج2، ص101. انظر كذلك: الخليلي، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ط1، ج2، ص632؛ الخطيب، **تاريخ بغداد**، ط1، ج7، ص490.

(9) أخرجه مسلم في **المسند الصحيح**، كتاب العتق، باب فضل عتق الوالد، ج2، ص1148، رقم(1510).

نظر الباحث صالحة لتكون مشروع عناوين أبحاث لطلبة الدراسات العليا.

والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين.

أهمّ المراجع:

1. أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد، ط1، (دمشق: مؤسسة الرسالة، 1421هـ / 2001م).
2. أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، ط2، (الرياض: دار الخاني، 1422هـ / 2001م).
3. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي، **التاريخ الكبير**، تحقيق: هاشم الندو وآخرون، د.ط، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، د.ت).
4. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي، **كتاب الضعفاء**، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، ط1، (المنصورة: مكتبة ابن عباس، 1426هـ/ 2005م).
5. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي، **مسند البزار/البحر الزخار**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله- عادل بن سعد-صبري عبد الخالق الشافعي، ط1، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1988م-2009م).
6. ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن بشْران بن مهران البغدادي، **أمالي ابن بشران - الجزء الثاني**، تحقيق: أحمد بن سليمان، ط1، (الرياض: دار الوطن للنشر، 1420هـ/ 1999م).
7. البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه، **معجم الصحابة**، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، ط1، (الكويت: مكتبة دار البيان، 1421هـ/ 2000م).
8. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوجِردي الخراساني، **شعب الإيمان**، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط3، (الرياض: مكتبة الرشد، 1423هـ/ 2003م).
9. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/ 2003م).
10. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، **الجامع الكبير** (سنن الترمذي)، تحقيق: بشار عواد، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996م).
11. الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، **أحوال الرجال**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط1، (فيصل آباد: حديث اكادمي، 1411هـ/ 1990م).

12. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، **الجرح والتعديل**، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1271هـ/ 1952م).

13. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، **علل الحديث**، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبد الله الحميد و خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط1، (الرياض: مطابع الحميضي، 1427هـ/ 2006م).

14. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1990م).

15. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي، **الثقات**، ط1، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، 1393 هـ /1973م).

16. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم الدارمي البستي، **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، (حلب: دار الوعي، 1396هـ).

17. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، ط1، (حلب: دار الرشيد، 1406هـ/ 1986م).

18. الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري، **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، ط1، (القاهرة: دار الآفاق العربية، 1419هـ/ 1999م).

19. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ/ 2002م).

20. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 59، الجزء الأول، رجب – شعبان– ذو الحجة 1403 هـ.

21. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط1، (الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ/ 1984م).

22. ادارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، **سنن الدراقطني**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف

حرز الله، أحمد برهوم، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ/ 2004م).

23. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382 هـ - 1963 م).

24. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، ط2، (مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، 1387هـ/ 1967م).

25. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، **تذكرة الحفاظ**، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م).

26. دويدري، رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية**، ط1، (دمشق: دار الفكر، 1421هـ/2000م)

27. أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، **الضعفاء**، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، ط1، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1402هـ/1982م).

28. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، ط1، (بيروت: دار صادر، 1968م).

29. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1415هـ/ 1994م).

30. ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل عبد الموجود علي معوض، ط1، (بيروت: الكتب العلمية، 1418هـ/ 1997م).

31. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، (دمشق: دار المكتبة العلمية، 1404هـ/ 1984م).

32. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، سعيد اللحام، ط1،(دمشق: دار الرسالة العالمية، 1430هـ/ 2009م).

33. المخلِّص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي، **المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص**، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، ط1، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1429هـ/ 2008م).

34. ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، ط1، (الرياض: مكتبة المعارف، 1404).

35. المزي، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي بن عبد الرحمن بن يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الأولى، 1400هـ/1980م).

36. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،** تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1412هـ).

37. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي، **تاريخ ابن معين رواية الدارمي،** تحقيق: أحمد محمد نور سيف، د.ط، (دمشق: دار المأمون للتراث، د.ت.).

38. مغلطاي، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي أبو عبد الله علاء الدين، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** تحقيق: عادل محمد، أسامة إبراهيم، ط1، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ/ 2001م).

39. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، **الضعفاء والمتروكون،** تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، (حلب: دار الوعي، 1396هـ)..